

ويعلن منح الصفة الدبلوماسية الكاملة لمكتب المنظمة في أثينا. هذا فضلاً عن أن زيارة عرفات جاءت بعد أن أثار رئيس الوزراء اليوناني الجديد عدة مبادئ هامة في اجتماع حلف الأطلسي، ومنها الاقتراح بتحويل البلقان إلى منطقة منزوعة السلاح النووي، والاعتراض على استخدام القوات الأميركية للقواعد العسكرية الموجودة في اليونان. والمعروف أن باباندريو سبق أن شبه دور إسرائيل في الشرق الأوسط بما تفعله قوة الاحتلال التركي بقرص، وبأنه وثق علاقات حزبه بالنظم الحاكمة في كل من ليبيا وسوريا والعراق. وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن بعض التعليقات الغربية (الغارديان ١٥/١٢/١٩٨١؛ لوفينغسارو ١٧/١٢/١٩٨١) توجي بأن ثمة اتجاهًا لاستثمار موقف اليونان الخاص، وغيره من البلدان أيضًا، من أجل إقامة «وساطة» تلعب «دورًا مهادنًا» بين أوروبا الغربية والشرق الأوسط. ويشار إلى أن زيارة شيسون لليونان، تحضيراً لزيارة ميتران القادمة، قد تستهدف هذا من بين ما تستهدفه. ولعل زيارة رئيس الوزارة الإسبانية لتونس، وقد انضمت إسبانيا إلى السوق الأوروبية، حلقة أخرى في خطة «وساطة الوساطة» من باب آخر؟

وختاماً، يجدر الانتباه إلى أن الموقف الأوروبي إزاء ضم الجولان لم يختلف عن الموقف الأميركي إلا في حدة الكلمات هنا وهناك. بل لعل الولايات المتحدة اتخذت إجراء، وإن كان بلا قيمة فعلية، هو تعليق الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل، أما أوروبا الغربية، فلم تقم بأي إجراء سوى احتمال أن يؤجل رئيس الجمهورية الفرنسية، ميتران، زيارته لإسرائيل، وقد أرجىء إعلان هذا التأجيل إلى أن «تخف حملة الغضب الدولي (...) حتى لا تشعرتل - أبيب بأنها في عزلة» (السفير، ٢١/١٢/١٩٨١).

* * *

ركض أوروبا... إلى أين؟

خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، اشتدت المخاوف الأوروبية من تأثير الأزمة الاقتصادية الأميركية المتزايدة، ومن مخاطر توثيق الارتباط بواشنطن ذات السياسة المتشجعة، فأكثرت الدول الأوروبية من المواقف المتضاربة

والزيارات والاتصالات في كل صوب وكان جهاز الضبط الداخلي فيها لم يعد متوازناً تماماً. ونحاول، في الصفحات التالية، التقاط التباينات السياسية إزاء قضية الشرق الأوسط، بشكل خاص، مع الخروج عن هذا الإطار عند الضرورة.

وقفت أوروبا كتلة واحدة مع الولايات المتحدة في مجلس الأمن ضد المشروع العربي المطالب بمعاقبة إسرائيل على ضم الجولان (١٢/١/١٩٨٢). وكان الموقف الغربي يدعو سوريا إلى التفاوض مع إسرائيل وكان الجولان لم يعد أرضاً عربية بل إقليم متنازع عليه. وفي اليوم التالي مباشرة، أبلغت الدول الغربية الأربع (بريطانيا، فرنسا، هولندا، إيطاليا) إسرائيل بموافقتها على المشاركة في قوة سيناء، في الوقت الذي توقفت فيه أعمال إزالة المستوطنات الإسرائيلية في شبه الجزيرة. وتقادمى البلاغ الأوروبي الإشارة إلى بيان البندقية أو إلى أي موقف خاص إزاء قضية الشرق الأوسط. وفي ٢٨/١/١٩٨٢، أبدت اللجنة السياسية للمجلس الأوروبي تمسكها بقرارها السابق القاضي بعقد اجتماعها القادم في شهر أيار (مايو) في القدس رغم احتجاج العديد من البلدان العربية على ذلك. وجدير بالذكر أن لإسرائيل وضع العضو المراقب في هذه اللجنة. وفي ٣١/١/١٩٨٢، وافقت إسرائيل رسمياً على اشتراك الدول الأوروبية في قوة سيناء بعد أن مارست أميركا - فيما قيل - ضغطاً عليها في هذا السبيل.

غير أن الوحدة الغربية هشّة ومبنية على تناقضات داخلية، ظهرت بوضوح، في الموقف من الحكم العسكري في بولندا. إن الولايات المتحدة، إذ أدركت استحالة جر الدول الأوروبية إلى التضامن معها في اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الاتحاد السوفياتي، لجأت إلى المساومة ورضيت بما صبرت عليه أوروبا وهو أن تصدر هذه نقداً جماعياً للكرملين. ويبدو من تعليق جريدة فاينانشال تايمز البريطانية في ١١/١/١٩٨٢، أن اقتناع الضمير الأوروبي لم يكن العامل الأساسي للدفع إلى هذا الموقف، بل الأهم منه مالّحت به إدارة ريفان من تهديد بإغلاق الأسواق الأميركية، في وجه الصادرات الأوروبية من الصلب والبالغة ٢٠٠ مليون جنيه استرليني